الأمم المتحدة

A/71/466/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: Spanish

**الدورة الحادية والسبعون**

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

# مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

## تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد غلاوكو **سيوان** (بيرو)

## أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال (انظر A/71/466، الفقرة ٢). واتُّخِذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٣ و ٢٧ المعقودتين في ٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة[(١)].

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز A/71/466 و A/71/466/Add.1 و A/71/466/Add.2.

(١) A/C.2/71/SR.23 و A/C.2/71/SR.27.

191216 191216 16-22344 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/71/L.27 و A/C.2/71/L.47

٢ – في الجلسة ٢٣، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل تايلند، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية“ (A/C.2/71/L.27)[٢].

٣ – وفي جلستها ٢٧، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية“ (A/C.2/71/L.47)، مقدم من نائب رئيس اللجنة، آرثر أندامبي (كينيا)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/71/L.27.

٤ – وفي الجلسة نفسها، أبلِغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/71/L.47 ليست له آثار على الميزانية البرنامجية.

٥ – وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ميسر مشروع القرار (زامبيا) ببيان وصوب شفويا الفقرات الثامنة والتاسعة والحادية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.2/71/L.47.

٦ – وفي الجلسة ٢٧ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/71/L.47، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ – وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/71/L.47، بصيغته المصوبة شفويا، قام مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/71/L.27 بسحبه.

(٢) انظر A/C.2/71/SR.27.

## ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[(١)]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي أعرب فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين عن التزامهم بتنفيذ برنامج العمل،

**وإذ تؤكد من جديد** الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

**وإذ تشير** إلى قراريها ٢١٧/٧٠ و ١٩٧/٧٠ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

**وإذ تؤكد من جديد** قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

**وإذ تؤكد من جديد أيضا** قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٢]،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٣]، وتسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه مصاعب خاصة من حيث أخطار الكوارث، وتكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

**وإذ ترحّب** باتّفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٤] وببدء نفاذه في وقت مبكّر، وإذ تشجع كل الأطراف في الاتّفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٥]، التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

**وإذ تسلّم** بالاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف في اتفاق باريس وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وفق ما نصّت عليه الاتفاقية،

**وإذ تلاحظ مع التقدير** عملية تدشين المنتدى العالمي للبنى التحتية الذي تقوده المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تمت في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦،

---

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٣) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٤) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

**وإذ تلاحظ** بالمؤتمر العالمي للنقل المستدام، المزمع عقده في عشق أباد يوميْ ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

**وإذ تشير** إلى قراريْ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧٠٠ (د-٣٦) و ٧١١ (د-٣٦)، وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٣/٧١، وإذ تحيط علما بالقرار ٩٣٤ (د-٤٨) الذي اعتمدته الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية،

**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان ألماتي[٦] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٧]، وهو أول برنامج عمل خاص بالبلدان النامية غير الساحلية،

**وإذ تسلّم** بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلبا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

**وإذ تسلّم أيضا** بأن المسؤولية الرئيسية عن إنشاء نظم مرور عابر فعالة تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

**وإذ تعترف** بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وتلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مواتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

---

(٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

**وإذ تسلّم** بضرورة تعزيز كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، وكذلك بأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

**وإذ تؤكد** أهمية مشاركة ومساهمة البلدان النامية غير الساحلية في معرض إكسبو ٢٠١٧ الذي سيعقد في أستانا وسيركز على موضوع ''الطاقة المستقبلية''،

**وإذ تسلّم** بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان، وبأهمية تحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

**وإذ تؤكد من جديد** أن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وضمان التمتع بحياة صحية، وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، هي من الأمور المهمّة لتحقيق التنمية المستدامة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

**وإذ تسلّم** بأنّ برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣، يستند إلى شراكات مجددة ومعززة من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

**وإذ تحيط علما** بنداء ليفنغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وبالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد على هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في نيروبي في ١٦ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، وبالإعلان المعتَمد في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في جنيف يومَيْ ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الخامس عشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبالإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في سانتا كروز، دولة بوليفيا المتعددة الأعراق، يومَيْ ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٨]؛

٢ - **ترحب** بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٩] وفي خطة عمل أديس أبابا[١٠] وتؤكد أن التنفيذ الفعال لهاتين الوثيقتين النهائيتين إلى جانب المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١١] يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويل اقتصاداتها من اقتصادات غير ساحلية إلى اقتصادات موصولة برا؛

٣ - **تشير** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، ضمن عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤ - **تسلّم** بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتحقيق التنمية المستدامة وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم دعم دولي مستمر لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية؛

٥ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى القيام على جميع المستويات بتنفيذ الإجراءات المعنية المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ؛ بشكل منسق ومتسق وسريع؛

---

(٨) A/71/313.

(٩) القرار ٧٠/١.

(١٠) القرار ٦٩/٣١٣، المرفق.

(١١) القرار ٦٩/١٣٧، المرفق الثاني.

٦ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية؛

٨ - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء في التنمية، بما في ذلك هيئات إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل جملة أمور منها دمج برنامج عمل فيينا في أنشطتها؛

٩ - **تشير** إلى النتائج التي توصّل إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة[١٢] المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتشجع المؤتمر على المساعدة في تلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية بما يتسق مع وثيقة توافق آراء نيروبي (نيروبي مافيكيانو)[١٣]؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذا كاملا وفعالا، وتشدد أيضا على أن التعاون في مجال السياسات والقوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بالعبور بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور أمر حاسم الأهمية لإيجاد حلول فعالة ومتكاملة للتجارة عبر الحدود وحل المشاكل المرتبطة بالنقل العابر، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي تعزيزه على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛

١١ - **تسلّم** بأهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء وتعزيز نظم النقل العابر ذات كفاءة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية، وتعيد تأكيد أن برنامج عمل فيينا يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

---

(١٢) انظر TD/519 و Add.1 و Add.2.

(١٣) TD/519/Add.2.

١٢ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى النظر في التصديق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتيسير التجارة والنقل[١٤]؛

١٣ - **تشدد** على أن تطوير البنى التحتية يؤدي دورا أساسيا في الحد من تكلفة التنمية في البلدان النامية غير الساحلية وأن تطوير وصيانة البنى التحتية للنقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى التحتية للطاقة حاسمان بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، من أجل الحد من ارتفاع التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية؛

١٤ - **تؤكد** أن حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها ما زال يشكل تحديا كبيرا ويتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنى التحتية، ورصد موارد أكثر من الميزانيات الوطنية، وتوخي الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف من أجل تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، وتقر بأن الاستثمار العام والخاص لهما دور رئيسي في تمويل البنى التحتية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية والأدوات والآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق، والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصص الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات التخفيف من المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي؛

١٥ - **تدعو** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، مثل الطرق المائية الداخلية، والطرق، وشبكات السكك الحديدية، والموانئ وخطوط الأنابيب من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - **تعترف** بوجود عوائق أمام الاستثمار الخاص في البنى التحتية على جانبي العرض والطلب معا، وبأن النقص في الاستثمارات يعزى جزئيا إلى عدم وجود خطط كافية بشأن البنى التحتية وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب

(١٤) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، ١٨ أيار/مايو ١٩٥٦)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (٢٠١٣).

كون هياكل تحفيز القطاع الخاص لا تكون بالضرورة مناسبة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل، بالإضافة إلى تصورات المستثمرين للمخاطر، وتشجع البلدان النامية غير الساحلية على إدراج خطط للاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود وذات نوعية جيدة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه أيضا تعزيز بيئاتها المحلية المواتية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل ترجمة الخطط إلى مجموعات من المشاريع الملموسة، فضلا عن الدعم إلى فرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما يشمل إجراء دراسات الجدوى والتفاوض بشأن العقود المتشعبة وإدارة المشاريع؛

١٧ - **تشجع** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك باستكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية داخل الشبكات الإقليمية؛

١٨ - **تشدد** على أن زيادة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي أمر حيوي لزيادة القوة التنافسية لهذه البلدان وكفالة تنميتها الاقتصادية؛

١٩ - **ترحّب** بالعناصر التي تضمنتها ''حزمة قرارات نيروبي'' التي اتخذها المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، وتدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى التعجيل بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تنميتها الاقتصادية؛

٢١ - **تسلّم** بأنّ لقطاعات الخدمات دور هام في تيسير التجارة في السلع والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وبأنّ قطاعات الخدمات المتسمة بالكفاءة تعزز الإنتاجية وتحدّ من تكاليف الأعمال التجارية وتشجّع على إيجاد فرص العمل، وبضرورة دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة حصة الخدمات في اقتصاداتها وفي صادراتها، بوسائل منها انتهاج سياسات تمكينية؛

٢٢ - **تؤكد** أن تحسين تيسير التجارة - بما في ذلك من خلال زيادة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة

الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود – سيساعد البلدان النامية غير الساحلية في تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها المخصصة للتصدير؛

٢٣ - **تؤكد أيضا** الحاجة إلى النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان بشأن طائفة أوسع من المجالات بحيث لا تقتصر على التجارة وتيسير التجارة فحسب، بل تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي، وأن هذا النهج يهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية بوصفه هدفا ووسيلة أيضا لربط المناطق جماعيا بالأسواق العالمية، وأن هذا من شأنه أن يعزز القدرة على المنافسة ويساعد على جني أكبر قدر من الفوائد من العولمة، وأن من المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها وتعميمها لتمكين الشركاء المتعاونين من أن يستفيد بعضهم من خبرات بعض؛

٢٤ - **تسلّم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من سلع التصدير التي كثيرا ما تكون ذات قيمة مضافة منخفضة، وتؤكد الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لصالح التنمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بدخولها مجالات الأنشطة التي تضفي قيمة عالية وصعودها على مدارج تلك الأنشطة من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف زيادة قدرة منتجات البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في أسواق الصادرات، وترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا ضمن خطة عمل أديس أبابا[١٥]؛

٢٥ - **تشدد** على أن من المهم، لكي تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاستفادة من إمكاناتها التصديرية والتجارية استفادة تامة، اتخاذ تدابير تشجع على إحداث تحول اقتصادي هيكلي كفيل بتقليل الأثر السلبي لمساوئ موقعها الجغرافي وللهزات الخارجية، وإيجاد فرص عمل، ويؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع؛ وتؤكد أن كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التشديد عليه، وتؤكد، في هذا الصدد، أن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها هذه البلدان يلزم دعمها ببيئة اقتصادية دولية مواتية؛

---

(١٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٢٣.

٢٦ - **تسلّم** بأن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت أيضا شديدة الهشاشة في مواجهة الهزات الاقتصادية الخارجية وفي مواجهة تحديات أخرى متعددة يواجهها المجتمع الدولي؛

٢٧ - **تسلّم أيضا** بالآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، والفيضانات، بما في ذلك فيضانات البحيرات الجليدية، وحالات الجفاف على اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، وتسلم بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، حسب الاقتضاء؛

٢٨ - **تسلّم كذلك** بأن البلدان النامية غير الساحلية عرضة للتأثر بتغير المناخ الذي يزيد من حدة التصحر وتدهور الأراضي، وبأنها ما زالت تتضرر من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

٢٩ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدِّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مجمع التفكير من العمل بكامل طاقته؛

٣٠ - **تسلّم** بأنّه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا؛ وتعيد التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزا مركزيا في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ برنامج العمل؛ وتسلّم أيضا بأنّ التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في أشد البلدان فقرا وضعفا، حيث الموارد المحلية محدودة؛

٣١ - **تشدد** على الدور البالغ الأهمية التي يقوم به القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٣٢ - **تشدد أيضا** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع

الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

٣٣ - **تؤكد مجددا** أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ مسألة في غاية الأهمية، وعلى ضرورة أن يعيد مقدّمو هذه المساعدة تأكيد التزاماتهم؛

٣٤ - **تدعو** البلدان النامية إلى أن تقدم، من منطلق روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها بالتبادل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

٣٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار المناسب للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

٣٦ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة أن تدمج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، حسب الاقتضاء، وذلك ضمن إطار ولاية كل منها، وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

٣٧ - **تشدد** على أهمية زيادة توافر واستخدام بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوق بها ومفصلة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والدخل والعرق والانتماء الإثني والوضع كمهاجر والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك إلى البلدان النامية غير الساحلية، لهذا الغرض وتؤكّد مجدّدا الالتزام بتقوية قدرة المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية على كفالة توفير إمكانية الحصول في الوقت المناسب على بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة؛

٣٨ - **تحث** على إقامة صلات متناسقة وفعّالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترتيبات متابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

٣٩ - **تشدد** على أهمية النجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

٤٠ - **تؤكد** أهمية حصول الجميع على خدمات للطاقة تكون ميسورة وموثوقة ومستدامة وعصرية، وترحب بتنظيم الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المتعلقة بالتعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات الابتكارية في فيينا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

٤١ - **تؤكد أيضا** على أنّه لا بدّ لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أن يواصل، وفقا للولاية التي أسندها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذه، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٤٢ - **تشجّع بقوّة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمًا لتنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده؛

٤٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية'' في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''، ما لم يتم الاتّفاق على خلاف ذلك.